

تكامل معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المنطقة العربية

سبتمبر 2022



AFCM
ARAB FEDERATION OF
CAPITAL MARKETS

المقدمة

انطلاقاً من رؤية اتحاد أسواق المال العربية في تسهيل تبادل المعلومات، وتوفير فرص التعاون لأعضائه، ونقل المعرفة، لتعزيز مصالح أسواق رأس المال العربية على جميع المستويات، وخاصة الاستدامة، التي أصبحت تشكل موضوعاً بارزاً في جميع المجالات ومادة للنقاش بين قادة الحكومات والشركات، نشر اتحاد أسواق المال العربية في العام 2021 تقريراً حول تكامل معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في المنطقة العربية والذي يتضمن مراجعة للمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية والحوكمة في البورصات العربية، ومناقشة اللوائح التنظيمية ومتطلبات الإفصاح في العديد من المناطق حول العالم، واقتراح أفضل الممارسات للبورصات العربية.

في الواقع، تستمر معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في التطور كاستراتيجية استثمار وتمثل جزءاً متنامياً من الاستثمار الكلي في سوق رأس المال، وقد تلقت استراتيجيات ESG تدفقات أعلى من الصناديق الجديدة التي تم إطلاقها في الأسهم على مدار السنوات القليلة الماضية. هذا ومع استمرار تسارع الاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فإن الشركات التي تتعامل مع القضايا الاجتماعية والبيئية المناسبة المتعلقة بأعمالها والتي تقدم تقارير فعالة عن المعلومات المطلوبة إلى السوق، يمكنها الاستفادة من تحقيق النمو المستدام، وجذب المزيد من الأموال، والحصول على تقييم أعلى للأعمال. كما وأن توافر أطر إعداد التقارير والإرشادات الخاصة بقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة يمكن أن يساعد الشركات على تحديد وقياس والإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تساعد المستثمرين على إجراء تقييم أكثر دقة واتخاذ قرارات استثمارية أكثر ملاءمة. أيضاً، هناك حاجة إلى القوانين واللوائح لتبسيط الأساليب التي يستخدمها المصدرين عن عوامل الخطر الجوهرية، لتنظيم وتعزيز الشفافية حول المعلومات التي تم الكشف عنها، وفرض نوع من التزامات على معايير الإفصاح فيما يتعلق بمعايير ESG، مما يجعل بالتالي المعلومات المفصّل عنها أسهل لمراجعتها وفهمها من قبل المستثمرين.

في هذا السياق، وبما أن بيانات معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) أصبحت ذات أهمية حاسمة بالنسبة للأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أصدر اتحاد أسواق المال العربية هذا التقرير في العام 2022 حول معايير ESG في المنطقة العربية في سعي إلى دمج آخر التطورات التي تحققت من قبل كل بورصة، مع تحديث معلوماتنا السابقة أو إضافة أي تطورات أخرى تحققت خلال العام المنصرمين بهدف تقييم مستوى الوعي تجاه مفهوم الاستدامة بين أعضائنا.

قائمة المحتويات

واقع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى البورصات العربية

I
الفصل

الأطر المقترحة وفق إرشادات البورصات العربية

II
الفصل

معايير الإفصاح المقترحة لكل بورصة عربية

III
الفصل

خطط الاستدامة لكل بورصة عربية

IV
الفصل

I
الفصل

واقع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى البورصات العربية



يتمثل التحدي الرئيسي بشأن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جودة البيانات المفصّل عنها من قبل الشركات حول ممارساتها البيئية والاجتماعية والحوكمة. إن معظم البلدان حول العالم لا تملك تشريعات تُلزم الشركات بالإفصاح عن معلوماتها الخاصة فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومع ذلك، يُترك للشركات حرية تحديد عوامل ESG التي لها تأثير مادي على أداء أعمالها، وتحديد نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للمستثمرين. وبالتالي فإن الافتقار إلى أطر عمل موحدة وشفافة حول الإبلاغ عن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية يشكل تحدياً حقيقياً للمستثمرين لإجراء تحليل استثمار فعال، كما يسعى مديرو المحافظ الاستثمارية أيضاً إلى إيجاد حلول للتحديات الناشئة عن عدم وجود معلومات متسقة، مادية وقابلة للمقارنة، كما وتحتاج الشركات إلى تحديد دقيق لعوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية الخاصة بها لتوليد أداء مستدام على المدى الطويل.

اعتباراً من العام 2014، قدّم عدد قليل من البورصات حول العالم إرشادات طوعية للشركات حول الإفصاح عن معلومات الحوكمة البيئية والاجتماعية، وقد واجه المستثمرون العديد من العقبات أثناء البحث عن قضايا مادية شاملة حول ممارسات ESG لشركة ما. عليه، فإن هذه الفجوة دفعت العديد من المنظمات الدولية ومبادرات الأمم المتحدة إلى التعاون من أجل تطوير نماذج إرشادية لمساعدة البورصات على تطوير إرشادات خاصة بهم. وقامت كل من مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE) والاتحاد الدولي للبورصات (WFE) بنشر نموذج توجيهي لمعايير ESG، وذلك بهدف تزويد البورصات بقاعدة متسقة عالمياً للانطلاق منها أثناء عملهم على إنشاء قاعدة خاصة بهذه البورصات، ومخصصة لمساعدة المصدرين على الإبلاغ بشكل صحيح عن معلومات ESG المطلوبة لتلبية احتياجات المستثمرين. وبالتالي فإن نماذج أسواق رأس المال المستدامة (SSE) والاتحاد الدولي للبورصات (WFE) توفر مجموعة أدوات فعالة للبورصات لتوجيه الشركات والمستثمرين على حد سواء بشأن إعداد التقارير والمقاييس المتعلقة بمعايير ESG.

على المستوى الإقليمي، من بين 16 بورصة في الاتحاد العربي لأسواق رأس المال وحتى أغسطس 2022، هناك 10 بورصات فقط شركاء في مبادرة الأمم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة (SSE)، و12 بورصة أعضاء في الاتحاد الدولي للبورصات (WFE)، من دون أي تحسن عند مقارنتها بمسح العام 2020 الخاص بالاتحاد. بالتوازي مع ذلك، أصدرت 10 بورصات عربية توجيهات مكتوبة بشأن الإفصاح عن معايير ESG (من 8 بورصات بالمقارنة مع مسح العام 2020)، في حين أن البورصة المصرية وبورصة عمان هما البورستان الوحيدتان اللتان لديهما قوانين إلزامية للإبلاغ (دون أي تغيير بالمقارنة مع العام 2020)، بينما تصدر 7 بورصات تقارير الاستدامة السنوية (من 4 بورصات وفق مسح العام 2020)، بينما تقدم 8 بورصات برامج تدريبية متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (من 6 بورصات وفق المسح السابق)، كما يتضح ذلك من خلال الجدول رقم 1.



الجدول رقم 1: واقع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى البورصات الأعضاء في اتحاد أسواق المال العربية

توفير برامج تدريبية حول ESG	إصدار توجيهات مكتوبة بشأن الإفصاح عن معايير ESG	قوانين إلزامية للإفصاح عن معايير ESG	إصدار تقرير الاستدامة السنوي	أعضاء في الاتحاد الدولي للبورصات	شركاء مع SSE	البورصات الأعضاء في اتحاد أسواق المال العربية
✓	✓	✗	✓	✓	✓	سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX)
✓	✓	✓	✓	✓	✓	بورصة عمان (ASE)
✓	✓	✗	✓	✓	✓	بورصة البحرين (BHB)
✗	✗	✗	✗	✗	✗	بورصة بيروت (BSE)
✗	✓	✗	✓	✓	✓	بورصة الدار البيضاء (CSE)
✓	✓	✗	✓	✓	✓	سوق دبي المالي (DFM)
✗	✗	✗	✗	✗	✗	سوق دمشق للأوراق المالية (DSE)
✓	✓	✓	✓	✓	✓	البورصة المصرية (EGX)
✗	✗	✗	✗	✗	✗	سوق العراق للأوراق المالية (ISX)
✗	✗	✗	✗	✗	✗	سوق الخرطوم للأوراق المالية (KSE)
✓	✓	✗	✓	✓	✓	بورصة الكويت (BK)
✗	✗	✗	✗	✓	✗	بورصة مسقط (MSX)
✗	✗	✗	✗	✓	✗	بورصة فلسطين (PEX)
✓	✓	✗	✗	✓	✓	بورصة قطر (QSE)
✓	✓	✗	✗	✓	✓	تداول السعودية (Tadawul)
✗	✓	✗	✗	✓	✓	بورصة تونس (TSE)

II الفصل

الأطر المقترحة وفق إرشادات
البورصات العربية



على مدى العقد الماضي، قام عدد من المنظمات غير الربحية حول العالم إضافةً إلى مبادرات الأمم المتحدة بتطوير معايير الإبلاغ عن الاستدامة. يستخدم بعض المُصدرين هذه المعايير لأغراض إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بهم، بينما يستخدمها آخرون كنقطة انطلاق لإجراء بحث إضافي حول هذا الموضوع. تستخدم البورصات المحلية معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) والمبادئ العشرة المقبولة عالمياً للميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) على نطاق واسع لتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية ESG الخاصة بها. إن المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة والمنظمات غير الربحية هي:

المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)

هي منظمة دولية غير هادفة للربح تعمل من أجل المصلحة العامة نحو رؤية اقتصاد عالمي مستدام حيث تدير المنظمات أداءها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكمي وتأثيراتها ومسؤولية. وتنقسم أنشطة المبادرة العالمية لإعداد التقارير إلى شقين: أولاً، توفير إرشادات الإبلاغ عن الاستدامة، وثانياً، تطوير أنشطة المشاركة والمنتجات والشراكات لتعزيز قيمة تقارير الاستدامة للمنظمات.

المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC)

إنها مجموعة من القادة الدوليين من مجالات الشركات والاستثمار والمحاسبة والأوراق المالية والتنظيمية والأكاديمية ووضع المعايير والمجتمع المدني مع مهمة إنشاء إطار متكامل للإبلاغ. ويوفر إطار العمل معلومات جوهرية حول استراتيجية المنظمة وحوكمتها وأدائها وأفاقها في شكل موجز وقابل للمقارنة، وهو تحول أساسي في تقارير الشركات.

مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

منظمة غير ربحية مقرها في الولايات المتحدة الأميركية، لديها مهمة لإنشاء ونشر المعايير المحاسبية التي يمكن أن يستخدمها مصدرو التقارير للكشف عن عوامل الاستدامة المادية في الإيداعات لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات. خريطة SASB المادية هي أداة مرئية تساعد المستخدمين على تحديد موضوعات إفصاح SASB على أساس كل صناعة على حدة ومقارنة الأهمية النسبية المحتملة لعوامل الاستدامة المختلفة عبر مختلف الصناعات والقطاعات.

مشروع الكشف عن الكربون (CDP)

إنها منظمة عالمية غير هادفة للربح، تأسست في العام 2000 ومقرها في لندن. تطلب CDP معلومات موحدة عن تغير المناخ والمياه والغابات من بعض أكبر الشركات المدرجة في العالم من خلال الاستبيانات السنوية المرسلة نيابة عن المستثمرين المؤسسيين الذين يؤيدونهم بصفتهم "موقعين على CDP".

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)

إنها مبادرة سياسية استراتيجية للشركات الملتزمة بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها مع عشرة مبادئ مقبولة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

مجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)

هو اتحاد دولي للمنظمات غير الحكومية للأعمال التجارية والبيئية. يلتزم CDSB بتطوير ومواءمة نموذج تقارير الشركات السائد عالمياً حول المساواة بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المالي. يوفر CDSB للشركات إطاراً للإبلاغ عن المعلومات البيئية بنفس دقة المعلومات المالية. بشكل جماعي، يهدف CDSB إلى المساهمة في أنظمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر استدامة.

فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)

ستعمل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ على إعداد إفصاحات طوعية ومتسقة عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ لتستخدمها الشركات في توفير المعلومات للمستثمرين والمقرضين وشركات التأمين وغيرهم. ستنظر فرقة العمل في المخاطر المادية والمسؤولية والمخاطر الانتقالية المرتبطة بتغير المناخ وما يشكل إفصاحات مالية فعالة عبر الصناعات.

الجدول رقم 2: الأطر المقترحة وفق إرشادات البورصات العربية لمعايير ESG

UNGC	CDP	CDSB	IIRC	TCFD	SASB	GRI	أعضاء اتحاد أسواق المال العربية الذين يصدرون توجيهات مكتوبة بشأن الإبلاغ عن معايير ESG
✓	✓	✗	✓	✗	✓	✓	ADX
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	ASE
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	BHB
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	BSE
✓	✗	✓	✓	✗	✗	✓	CSE
✓	✓	✗	✓	✓	✓	✓	DFM
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	DSE
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	EGX
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	ISX
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	KSE
✓	✓	✗	✓	✗	✓	✓	BK
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	MSX
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	PEX
✓	✓	✗	✓	✗	✓	✓	QSE
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	Tadawul
✓	✓	✗	✓	✓	✓	✓	TSE

تختلف إرشادات ESG الخاصة بالبورصات العربية بشكل كبير، لأنها لا تحتوي على نفس قائمة المقاييس لكل فئة. فالمقارنة بين توجيهات البورصات العربية مع ثلاثة إرشادات عالمية رئيسية، أي إرشادات Euronext ESG، ودليل Nasdaq، ودليل مجموعة بورصات لندن لإعداد تقارير ESG، تظهر أن المبادئ التوجيهية العالمية تتضمن التطورات الجديدة المرتبطة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تغطي التوجيهات العالمية جوانب أكثر تفصيلاً حول تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية التي تساعد جهات الإصدار على الكشف عن جميع المعلومات بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة. لذلك، يجب تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لقياس التقدم المحرز في المنطقة ودعمها من خلال وجود أنظمة قوية لجمع البيانات وإعداد التقارير. سيتطلب ذلك استثماراً لضمان التوافق مع المعايير العالمية وبناء هذه القدرة على جمع مقاييس ESG غير المالية الإفصاح عنها.



III الفصل

معايير الإفصاح المقترحة
لكل بورصة عربية



في نوفمبر 2015، أعلن الاتحاد الدولي للبورصات (WFE) عن إصدار توصيات جديدة بشأن إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويوصي الاتحاد باستخدام نموذج إرشادات SSE التي تم إصدارها مسبقاً لأنها توفر مبادئ شاملة تساعد الشركات على كيفية الاستفادة من أطر ESG الحالية لإعداد تقارير ESG أفضل. وقدمت توصيات WFE نصائح عملية حول كيفية التعامل مع معايير الإفصاح عن الاستدامة، وأن اعتماد إرشادات WFE سيساعد البورصات التي بدأت شراكة مع مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، للوفاء بالتزامات أسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE).

قدمت إرشادات الاتحاد الدولي للبورصات (WFE) لجميع البورصات المهتمة نصائح عملية حول كيفية الارتقاء بسياسات الاستدامة إلى مستوى أعلى، مما سيساعد تلك التبادلات على تلبية معايير الاستدامة الدولية التي التزمت بها. كما وتساعد توصيات WFE الجديدة التبادلات على تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بهم لقياس الأداء في كل فئة ضمن معايير ESG كما هو موضح في نموذج إرشادات SSE. هذا وتشجع أسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE) جميع البورصات على استخدام هذه الأدوات الجديدة لإنشاء إرشادات خاصة بها بشأن إعداد تقارير ESG للشركات المدرجة.

في العام 2018، أعلن الاتحاد الدولي للبورصات عن إصدار محدث لإرشادات ومقاييس WFE للعام 2015. وقد تم إجراء التحديث ليعكس تطورات الاستدامة الجديدة، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDG) وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ودمج جميع التعليقات الواردة من مجموعات المستثمرين حول نموذج الإرشادات الأولي للاتحاد، ولتعديل المقاييس بناءً على تجارب التنفيذ في أسواق معينة. المراجعات الناتجة عن إرشادات ومقاييس 2015 هي:

- المستثمرون هم المستخدمون الرئيسيون للإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبالتالي فإن التركيز الأساسي للبورصات هو ضمان توافر معلومات للمستثمرين.
- توفير المزيد من الإرشادات حول إعداد التقرير بما في ذلك: المسؤولية والرقابة، ضرورة ربط المعلومات، المفصوح عنها وقيمة الأعمال بشكل واضح، توفير تعريفات وأساليب مفيدة للتجسيد.
- تعديل المقاييس بما في ذلك: إعادة تسمية بعض المقاييس لتتماشى مع توصيات TCFD، إزالة بعض المقاييس التي لم يتم الإبلاغ عنها أو تلك التي أشار إليها المستثمرون على أنها كانت أقل أهمية، وتوفير إرشادات حول مقاييس معينة لتحديد منهجية إعداد التقارير، إنشاء مقاييس جديدة تتعلق بإدارة القضايا المتعلقة بالمناخ.



الجدول رقم 3: قائمة معايير الإفصاح المقترحة من قبل الاتحاد الدولي للبورصات وفق الدليل الإرشادي لكل بورصة عربية

EGX	DSE	DFM	CSE	BSE	BHB	ASE	ADX	المعيار
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✓	انبعاثات الغازات المباشرة وغير المباشرة
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✓	كثافة الكربون
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	الاستهلاك المباشر وغير المباشر للطاقة
✗	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	كثافة الطاقة
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	مصدر الطاقة الأساسي
✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	كثافة الطاقة المتجددة
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	إدارة المياه
✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓	إدارة المخلفات
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	السياسة البيئية
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	التأثيرات البيئية
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	نسبة أجور الرئيس التنفيذي
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	نسبة الأجور بين الجنسين
✗	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	معدل دوران الموظفين
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	التنوع بين الجنسين
✗	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✓	معدل العمالة المؤقتة
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	عدم التمييز
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	معدل الإصابة
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	الصحة العالمية
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	الأطفال والعمل الجبري
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	سياسة حقوق الإنسان
✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	انتهاكات حقوق الإنسان
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	مجلس الإدارة - التنوع
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	مجلس الإدارة - فصل السلطات
✓	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	مجلس الإدارة - التصويت السري
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✓	الحوافز
✗	✗	✓	✗	✗	✓	✓	✗	ممارسات العمل العادلة
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	قواعد سلوك الموردين
✓	✗	✓	✓	✗	✗	✓	✓	مدونة الأخلاق لقواعد السلوك
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✗	قانون الرشوة / مكافحة الفساد
✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	الشفافية الضريبية
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	تقرير الاستدامة
✓	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✓	إفصاحات الإطار
✓	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✓	المصادقة الخارجية والتأكيد

الجدول رقم 3: قائمة معايير الإفصاح المقترحة من قبل الاتحاد الدولي للبورصات وفق الدليل الإرشادي لكل بورصة عربية

TSE	Tadawul	QSE	PEX	MSX	BK	KSE	ISX	المعيار
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	انبعاثات الغازات المباشرة وغير المباشرة
✓	✓	✗	✗	✗	✓	✗	✗	كثافة الكربون
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	الاستهلاك المباشر وغير المباشر للطاقة
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	كثافة الطاقة
✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	مصدر الطاقة الأساسي
✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	كثافة الطاقة المتجددة
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	إدارة المياه
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	إدارة المخلفات
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	السياسة البيئية
✗	✓	✓	✗	✗	✗	✗	✗	التأثيرات البيئية
✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	✗	نسبة أجور الرئيس التنفيذي
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	نسبة الأجور بين الجنسين
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	معدل دوران الموظفين
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	التنوع بين الجنسين
✓	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗	معدل العمالة المؤقتة
✓	✓	✗	✗	✗	✓	✗	✗	عدم التمييز
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	معدل الإصابة
✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	✗	الصحة العالمية
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	الأطفال والعمل الجبري
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	سياسة حقوق الإنسان
✗	✗	✓	✓	✗	✗	✗	✗	انتهاكات حقوق الإنسان
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	مجلس الإدارة - التنوع
✓	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	مجلس الإدارة - فصل السلطات
✗	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	مجلس الإدارة - التصويت السري
✓	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	الحوافز
✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	ممارسات العمل العادلة
✗	✓	✓	✗	✗	✗	✗	✗	قواعد سلوك الموردين
✓	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	مدونة الأخلاق لقواعد السلوك
✓	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	قانون الرشوة / مكافحة الفساد
✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	الشفافية الضريبية
✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	تقرير الاستدامة
✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	إفصاحات الإطار
✗	✓	✓	✓	✗	✓	✗	✗	المصادقة الخارجية والتأكيد

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد تحولاً سريعاً أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاديات وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة بشكل عام. في الواقع، كان هناك سلسلة من التطورات الإقليمية، فيما يتعلق بتغير المناخ والتمويل المستدام، والاعتبارات الاجتماعية، والحوكمة الرشيدة، لكنها لا تزال متواضعة نسبياً. فقد شهد العام 2021 ارتفاعاً نسبياً في معاملات التمويل المستدامة من القطاعين العام والخاص، مع العديد من الالتزامات المتعلقة بالبيئة من بعض الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإعلان عن أهداف تتعلق بصافي الانبعاثات الصفرية.

أولاً، أصبح مكوّن الحوكمة البيئية أو "E" في معايير ESG في الصدارة بشكل متزايد حيث تسعى الحكومات، ولاسيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إلى تأسيس التحوّل من النفط والغاز. ففي الفترة التي تسبق مؤتمر تغير المناخ COP26 في جلاسكو، التزمت الإمارات العربية المتحدة بصافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول العام 2050، وتعهّدت المملكة العربية السعودية والبحرين أيضاً بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2060. ومن المقرر عقد مؤتمري COP27 في مصر (نوفمبر 2022) وCOP28 في الإمارات العربية المتحدة (2023)، حيث من المتوقع أن يخضع العمل المناخي في الشرق الأوسط لمزيد من التدقيق. كما كانت هناك بعض الزيادة في الشراكات التي تقودها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بين القطاعين العام والخاص للتمويل الأخضر، والاستثمار في الطاقة المتجددة، والإصدارات السيادية المرتبطة بالاستدامة. ومع ذلك، تعمل دول الشرق الأوسط بشكل حصري تقريباً على الغاز والنفط، مع القليل من الاعتماد على الفحم. إذ أن 77% من الطاقة جاءت من الغاز في العام 2021، و21% من النفط، حيث اتخذ عدد قليل من دول الشرق الأوسط خطوات لتبني الكهرباء النظيفة من خلال الاستثمار في الطاقة الشمسية وتقنيات الطاقة المتجددة الأخرى.

ثانياً، شهد مكوّن الحوكمة الاجتماعية أو "S" في معايير ESG تقدماً في إصدار قوانين حماية البيانات، واللوائح المتعلقة بالاستخدام الأخلاقي للتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والمبادرات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنوع والشمول، ولكنها لا تزال متواضعة للغاية. ومع ذلك، فإن القيم الاجتماعية، مثل دعم المجتمعات، مهمة أيضاً للشركات في المنطقة. وقد ظهر هذا الالتزام بوضوح خلال الوباء، عندما دعمت الشركات في المنطقة بنشاط مبادرات عديدة لمساعدة الناس والموردين والمجتمعات المحلية.

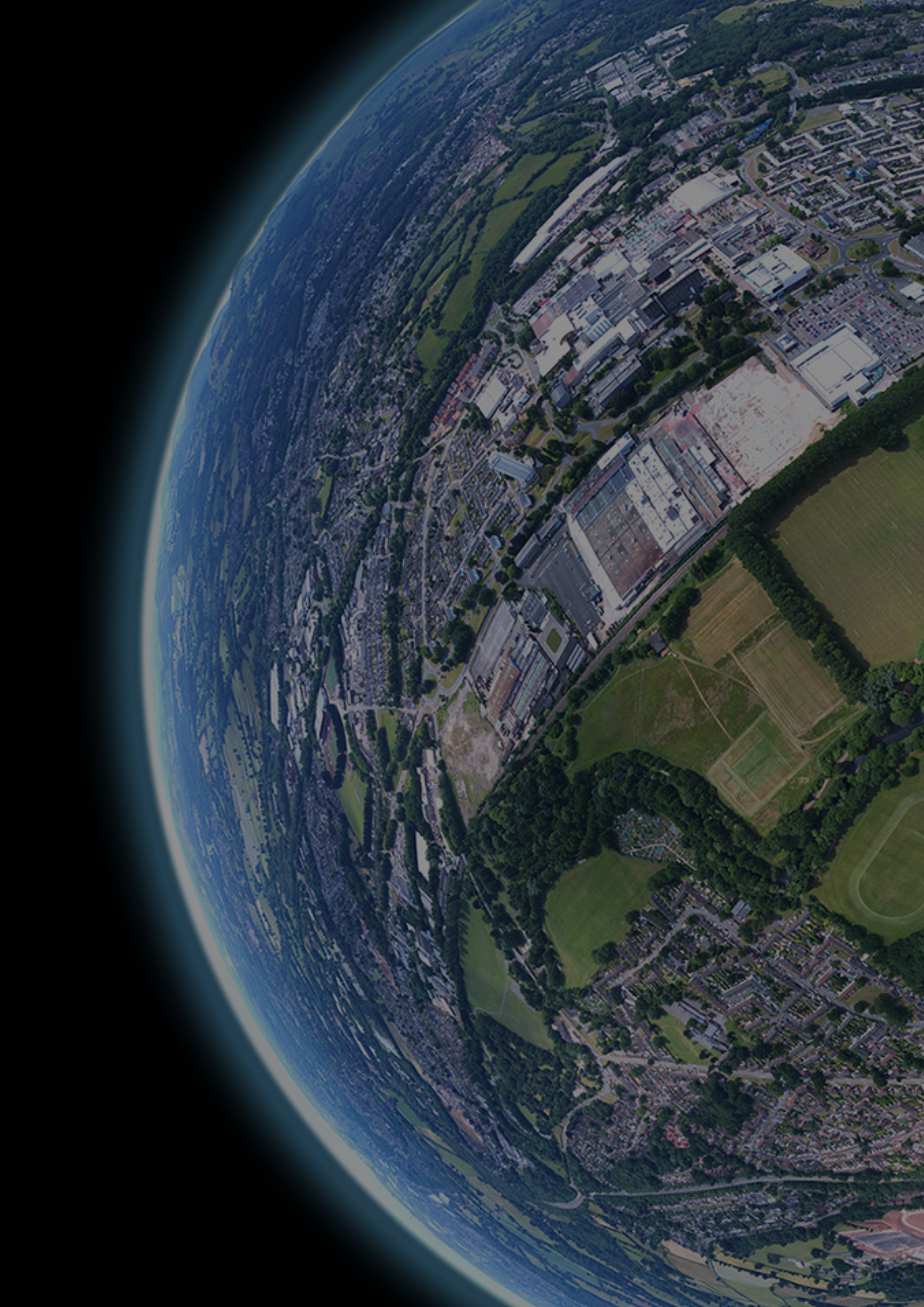
ثالثاً، بات مكوّن حوكمة الشركات أو "G" في معايير ESG في استحوذ على اهتمام متزايد في المنطقة، لاسيما في معالجة الثقافة والقيم التنظيمية. فقد سلّط استعراض أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2014 الضوء على العديد من البلدان في المنطقة التي أصدرت قوانين ومبادئ توجيهية للبنوك وشركات التأمين والشركات المملوكة للدولة وشركات الأوراق المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتصدر هذه الإرشادات والقواعد من قبل البنوك المركزية وسلطات سوق رأس المال ومعاهد حوكمة الشركات. كما ومع تقدم أجندة ESG في الشرق الأوسط، بدأت بعض البنوك في المنطقة في فحص منتجاتها الاستثمارية ومحافظ القروض الخاصة بها بحثاً عن تأثيرات المناخ، مما يوضح كيف أن الحوكمة في تطوّر مستمر في المنطقة.



IV

الفصل

خطط الاستدامة
لكل بورصة عربية



خلال السنوات القليلة المنصرمة، أطلق العديد من البورصات العربية خطاً للاستدامة لتشجيع المشاركين فيها على تقديم منتجات صديقة للمناخ وتنفيذ استراتيجيات مستدامة، وتتوافق هذه الخطط أيضاً مع الرؤى المستقبلية المستدامة التي أطلقتها معظم الحكومات العربية.

سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX)



في يوليو 2019، أطلق سوق أبو ظبي للأوراق المالية إرشادات الإفصاح عن معايير ESG للشركات المدرجة. تهدف إستراتيجية ADX إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، مع توفير برامج التدريب على البيئة والمجتمع والحوكمة لتشجيع مجتمع الأعمال على تبني أفضل ممارسات ESG. وستعمل المعايير الشاملة الصادرة (31 مؤشر أداء رئيسي) على تعزيز القدرة التنافسية لسوق أبوظبي للأوراق المالية وجذب المزيد من الاستثمارات المسؤولة، وستساعد المبادئ التوجيهية السوق على تعزيز الاستدامة في الأسواق المالية، ويتمشى هذا مع الرؤية الوطنية لدولة الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، وكلاهما رؤيتان تهدف إلى تنفيذ النهج القائم على الاقتصاد المستدام والقائم على المعرفة.

اعتباراً من يناير 2021، بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة تطلب من الشركات المساهمة العامة المدرجة في الإمارات العربية المتحدة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمعايير ESG.

بورصة عمان (ASE)



أصدرت بورصة عمان بعض المطبوعات التمهيدية حول الاستدامة مثل إرشادات حول تقارير الاستدامة باللغتين العربية والإنجليزية والتي تشير إلى خطوات للشركات المدرجة لإعداد تقرير الاستدامة، وأهمية الاستدامة، وكيفية إفصاح الشركات المدرجة عن أداء الاستدامة إلى جانب أهم المعايير الدولية في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن بورصة عمان تعمل على تحديث الإرشادات لتكون أكثر فائدة ودعمًا للشركات. كما أصدرت بورصة عمان أول تقرير لها عن الاستدامة لعام 2020 مضمن في تقريرها السنوي. وستكون هذه الخطوة خطوة تحفيزية للشركات لبدء إعداد تقرير الاستدامة الخاص بها. هذا ولدى بورصة عمان في خطتها الإستراتيجية للفترة (2021-2023) مشروع حول إلزامية إصدار تقارير الاستدامة من قبل شركات بورصة عمان. بالإضافة إلى ذلك، عقدت بورصة عمان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وشبكة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في الأردن دورة تدريبية بين 5 و7 أكتوبر 2021 نظمتها (Social Value International (SVI) للممثلين من شركات مؤشر

ASE20 لتعريفهم على أهمية إصدار تقارير الاستدامة وكيفية إعداد هذه التقارير وفقاً لأحدث مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية (معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة). عليه، فإن الشركات المدرجة في مؤشر ASE20 للربع الأول من العام 2022 ملزمة بإصدار تقارير الاستدامة للعام 2022، وفقاً لمعايير GRI، وقد تضيف الشركة موضوع الشفافية إلى التقرير وفقاً لمعايير تأثير أهداف التنمية المستدامة.

بورصة البحرين (BHB)



تسعى بورصة البحرين جاهدة لتكون في طليعة أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن النظام البيئي لسوق رأس المال في البحرين والمجتمع المالي الأوسع، حيث تعمل كمحفز ومحرك للمساهمة في تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وأهداف صافي الانبعاثات الصفرية. هذا وتقدر بورصة البحرين أهمية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملياتها التجارية اليومية، لتحقيق النمو المستدام وتلبية توقعات أصحاب المصلحة. حالياً، تحتل مملكة البحرين المرتبة 1001 في التصنيف العالمي لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. هذا ويتمشى إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية في بورصة البحرين مع التزام مملكة البحرين بتحقيق أهداف صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2060،

بالإضافة إلى عدد من المبادرات المؤقتة بحلول العام 2035. كما يتماشى إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في بورصة البحرين مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية البحرين 2030. كما تؤمن بورصة البحرين أن ممارسات ESG الجيدة للشركات أمر أساسي لنجاحها المستمر وتحسين أداء الأعمال. في موازاة ذلك، أطلقت بورصة البحرين مبادرات رئيسية لتعزيز تبني معايير ESG بين أصحاب المصلحة. وقد ساهمت الجهود في تعزيز الإبلاغ والإفصاح عن الاستدامة على أساس طوعي وتعزيز المنتجات المالية المستدامة والاستثمارات المسؤولة.

بورصة الدار البيضاء (CSE)



بورصة الدار البيضاء هي ثاني أكبر بورصة في إفريقيا من حيث القيمة السوقية. مع استضافة المغرب لمؤتمر التغير المناخي (COP22) في نوفمبر 2016، كان دور البورصة أساسياً في وضع خارطة طريق للقطاع المالي المغربي من أجل التنمية المستدامة وتوقيع تعهد مراكش. وقد طورت الدار البيضاء مع AMMC، الجهة المنظمة للسوق، في العام 2017 إرشادات حول إعداد تقارير ESG. هذا وأطلقت البورصة أيضاً مؤشر ESG بالتعاون مع وكالة Moody's في العام 2018 ونشرت تقرير الاستدامة الخاص بها في العام 2021. ولا تزال البورصة ملتزمة بمواصلة جهودها لتعزيز أسواق رأس المال المستدامة وقد أطلقت العديد من المبادرات بما في ذلك بناء قدرات المشاركين في السوق بما في ذلك المنظمين، المستثمرين المؤسسيين والمُصدرين.

سوق دبي المالي (DFM)



في العام 2019، أطلق سوق دبي المالي خطته الإستراتيجية للاستدامة 2025 لتعزيز أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية للمشاركين في السوق. تهدف الإستراتيجية إلى خلق قيمة طويلة الأجل للمشاركين في سوق دبي المالي، وأن تصبح الشركة الرائدة في السوق المالية المستدامة بحلول العام 2025. تتمثل أساسيات هذه الاستراتيجية في: تقارير وإفصاحات الاستدامة، تعليم الاستثمار المستدام، المنتجات والقوائم الخضراء، التوازن بين الجنسين وتمكين الأفراد. هذا وقامت سوق دبي المالي بتشكيل لجنة الاستدامة لمتابعة تنفيذ استراتيجية الاستدامة، ومن المتوقع أن تقوم اللجنة بتضمين سياسة وممارسات الاستدامة في سوق دبي

المالي عبر العمليات التجارية لسوق دبي المالي، وإطلاق سلسلة من المبادرات لزيادة الوعي بالاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتشجيع المُصدرين لاعتماد إرشادات إعداد التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ما من شأن ذلك أن يعزز قدرة الشركات على جذب الاستثمارات من خلال ممارسات الحوكمة الرشيدة. في العام 2020، أطلقت سوق دبي المالي مؤشر الإمارات للحوكمة البيئية والاجتماعية، وهو مؤشر مصمّم لتقييم الشركات المدرجة التي تتبنى أفضل ممارسات ESG. وقد تمّ تطوير مؤشر S&P/Hawkamah UAE ESG بالتعاون مع S&P Dow Jones Indices ومعهد حوكمة لحوكمة الشركات في الإمارات العربية المتحدة. في العام 2021، وكجزء من مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي، شاركت سوق دبي المالي في إطلاق دليلين للإصدار المستدام والاستثمارات ووسّعت ذلك ليشمل المشاركين في السوق في ندوة افتراضية حظيت بحضور جيد.

البورصة المصرية (EGX)



تؤمن البورصة المصرية بالدور المهم الذي تلعبه على مستوى المجتمع، ليس فقط من خلال أن تصبح مؤسسة مستدامة تأخذ البعد الاجتماعي كدليل أساسي لكل قرار من قراراتها اليومية وتوجهها الاستراتيجي، ولكن أيضاً من خلال توسيع دورها لقيادة وتشجيع الشركات المدرجة لتصبح أكثر استدامة. عليه، تسعى البورصة المصرية جاهدة لتحسين الشفافية في سوق رأس المال المصري، والتأكد من أن الاستدامة محددة بشكل جيد ومفصّل عنها من قبل الشركات المدرجة. تتماشى مع رؤية مصر 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتخذت البورصة المصرية عدة خطوات كمؤسسة رائدة لتعزيز العوامل البيئية والاجتماعية

والحوكمة ليس فقط على مستوى البورصة، ولكن على مستوى السوق أيضاً. فالبورصة المصرية هي أول بورصة على مستوى العالم تقوم بتدريب جميع الشركات المدرجة على إعداد تقارير الاستدامة وفقاً لمعايير ومبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وتأتي هذه الخطوة نظراً لأهمية هذه التقارير في جذب الاستثمارات المستدامة، وتأتي مكتملة للجهود الوطنية في تعزيز ممارسات الاستدامة ومكافحة التغير المناخي، خاصة بعد أن منح المجتمع الدولي ثقته في مصر لاستضافة COP27 في نوفمبر 2022 في شرم الشيخ.

سوق العراق للأوراق المالية (ISX)



بدأت سوق العراق في إجراء حملة توعية للشركات المدرجة (خاصة القطاع الصناعي) من خلال الاهتمام بالقضايا المحيطة مثل التلوث (تسرب النفط، إطلاق المواد الكيميائية السامة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري)، واستخدام المنتجات الصديقة للبيئة، والمكونات العضوية وغيرها من الممارسات المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تنظم سوق العراق ورشة عمل داخلية للموظفين تتناول الأنشطة الاجتماعية للشركة مثل تعزيز الصحة والسلامة، وتشجيع العلاقات بين العمال والإدارة، وحماية حقوق الإنسان والتركيز على النزاهة. كما وتشمل زيادة الإنتاجية وتقليل معدل الدوران والتغيب وتحسين الولاء للعلامة التجارية. في موازاة ذلك، تحث السوق مجالس الإدارة على الشفافية حول السياسات المعمول بها، وتطبيق قواعد الأخلاق، وأحكام مكافحة الفساد، وآليات التظلم، والالتزام بقيم الشركة، وترتيبات الإبلاغ، والفحص القائم على

المعايير. إضافة إلى ذلك، تعمل السوق على توسيع أنشطتها للوصول إلى جميع القطاعات ونشر ثقافة ESG وتشجيعهم على كيفية التعامل مع الاستثمار المستدام والتأثير من خلال عقد ورش العمل، والتركيز على التهديد المترابط المنفصل لفقدان التنوع البيولوجي لأنه كارثة طبيعية وشيكة يمكن أن يكون لها عواقب اقتصادية هائلة، حيث يعتمد أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي على الموارد الطبيعية من الغذاء إلى مكونات الدواء. كما تعمل سوق العراق على إطلاق إرشادات لمعايير ESG لتشجيع كل من الشركات والمستثمرين على توجيه وإدارة قراراتهم المستقبلية.

بورصة الكويت (BK)



في العام 2017، أطلقت الكويت خطة لتحويل اقتصادها بحلول العام 2035 من خلال برنامجاً تنموياً استراتيجياً. تهدف الخطة إلى تحويل الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء شراكات ونقل المعلومات حول الطاقة المتجددة وقطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات. كما تهدف خطة التنمية الوطنية الكويتية إلى التركيز على الاستثمارات المستدامة التي تتماشى مع العوامل البيئية والاجتماعية وتقديم برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي التي تستهدف الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة وكبار السن. وقد طوّرت بورصة الكويت إرشادات الإفصاح عن الاستدامة بهدف دعم جهات الإصدار المدرجة في الكويت للإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من المعلومات لأصحاب المصلحة المختلفين بما في ذلك المستثمرين والعملاء

والموردين والمنظمين. يقترح الدليل مجموعة أولية من 30 مؤشر استدامة تستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية من الاتحاد الدولي للبورصات ومبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة. وقد تم تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية هذه لتكون ملائمة لجميع القطاعات وتتماشى مع الركائز السبع لخطة التنمية الوطنية في الكويت.



بورصة مسقط (MSX)

في الآونة الأخيرة، تمت الموافقة على معايير ESG من قبل رؤساء البورصات في دول مجلس التعاون الخليجي، وستقوم بورصة مسقط بحملة توعية وورش عمل للشركات قبل نهاية العام، كما وتعمل البورصة على إعداد إرشادات الإفصاح عن ESG. وتقوم البورصة حالياً بإنشاء صفحة إلكترونية على موقع بورصة مسقط للشركات المدرجة لعرض تقارير ESG. من باب الرؤية، تعمل جميع الشركات المدرجة في بورصة مسقط على تطبيق معايير مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة.

بورصة قطر (QSE)

قامت بورصة قطر بتسريع الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة بعد أن أطلقت المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الحوكمة البيئية والاجتماعية في العام 2016. تؤكد رؤية قطر الوطنية 2030 على أن التطورات يجب أن تتم بمسؤولية واحترام للناس والبيئة. تدعم بورصة قطر بقوة التحول إلى بيئة استثمارية تساهم في تحقيق الركائز البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لرؤية قطر الوطنية 2030. في العام 2018، أطلقت بورصة قطر أول منصة استدامة في المنطقة لتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن تقاريرها حول التنمية المستدامة، تم تصميم استدامة بورصة قطر و ESG Dashboard لتسريع أهداف إرشادات ESG بشأن إعداد التقارير ومساعدة الشركات المدرجة على الإفصاح عن أدائها من حيث الاستدامة ومعايير ESG مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وفي العام 2021، أعلنت بورصة قطر عن إطلاق مؤشر MSCI QSE 20 ESG بالتعاون مع MSCI ومع مؤشر مشترك مصمم لتحديد أفضل 20 ورقة مالية ضمن مؤشر MSCI Qatar IMI. هذا ويستحوذ تدريب الشركات المدرجة على اهتمام إضافي من خلال استضافة البورصة لندوات افتراضية نصف شهرية مع خبراء رائدين في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.



بورصة تونس (TSE)

أطلقت بورصة تونس بالتعاون مع الهيئة التنظيمية (مجلس السوق المالية) دليل الإبلاغ عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في ديسمبر 2021. حالياً، فإن بعض الشركات المدرجة تفصح في تقاريرها الإدارية السنوية عن جزء يتعلق بتقارير ESG. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على برنامج دعم الشركات المدرجة الذي أطلقته بورصة تونس. هذا ولا يزال من المخطط إدخال تقارير ESG في لوائح البورصة كالتزام من الشركات المدرجة. بالإضافة إلى ذلك، يتم الانتهاء من المبادرات لإطلاق سندات خضراء نظراً لوجود مزايا ضريبية سارية منذ بداية العام 2022.



في العام 2018، عزّزت تداول السعودية التزامها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال شراكتها في دعم مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة للأمم المتحدة والعمل على تعزيز الوعي بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتشجيع الاستثمار المستدام، بالتعاون مع المشاركين في السوق. في أكتوبر 2021، أطلقت البورصة إرشادات إفصاح بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة للشركات المدرجة في البورصة السعودية، لتعزيز النمو المستدام في المملكة. وتعمل الإرشادات بمثابة خارطة طريق للشركات التي تتطلع إلى التنقل بشكل أفضل في المشهد البيئي والاجتماعي والحوكمة من خلال تقديم مجموعة من خيارات إعداد التقارير لمساعدة الشركات على قياس نمو ESG، وإطلاق العنان لمزايا دمج ESG في عملياتها. عليه، ونظراً لأن ESG أصبحت جزءاً مهماً بشكل متزايد في عملية صنع القرار للمستثمرين المحليين والدوليين، فإن هذه الإرشادات تشجع الشركات على الكشف طوعاً عن أداء ESG وتزويدهم

بالهيكل والدعم في رحلتهم إلى الأمام. ومنذ تقديم إرشادات الإفصاح بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة، نظمت تداول سلسلة من الندوات الافتراضية لمساعدة الشركات السعودية المدرجة في البورصة على توسيع فهمها لأهمية وفوائد تطبيق ESG من منظور العديد من أصحاب المصلحة المختلفين. من الآن فصاعداً، تخطط تداول لإطلاق مبادراتها الاستشارية بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاجتماع مع الشركات المدرجة بشكل فردي لمعرفة كيف يمكن للبورصة أن تدعمهم في تحسين ملفهم الشخصي في ESG وتقديم المشورة لهم حول كيفية تحسين إفصاحاتهم وتصنيفاتهم.



الخلاصة

أخيراً وليس آخراً، يجدر الذكر بأن الأسواق العربية حققت تحسناً طفيفاً خلال العامين المنصرمين، وإن مرحباً به، في حين يمكن القول بأن مستوى الوعي حول مفهوم الاستدامة بات جيداً في غالبية أسواقنا العربية، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في بعض الأسواق العربية. في الواقع، لا يضمن توفير التوجيه الطوعي للإفصاح أن تقدم الشركات معلومات كافية حول الحوكمة البيئية والاجتماعية، إذ تحتاج الشركات في المنطقة العربية إلى معالجة عوامل ESG بشكل متزايد في نماذج أعمالها لتحسين التصنيف. فالشركات العربية تتخلف عن نظيراتها في العالم فيما يتعلق بأداء الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. هذا وعلى الرغم من أن بعض الشركات في المنطقة العربية تكشف عن عدد قليل من مؤشرات ESG للتخفيف من مخاطر السمعة المرتبطة بأنشطة ESG، لاسيما تلك المرتبطة بالتأثيرات البيئية السلبية، إلا أن إعداد تقارير ESG لا يزال في مراحله الأولى من التطور. من هنا وإلى جانب إصدار إرشادات إعداد تقارير ESG لتوجيه الشركات لإعداد تقارير مستدامة، فإن على البورصات العمل على إعداد تقارير الاستدامة السنوية لإثبات التزامها بتحقيق الأهداف والمبادرات نحو أسواق رأس المال الخاصة بها. أضف إلى ذلك، فإن الجهات التنظيمية في منطقة الخليج محدودة في قدرتها على تقديم حوافز لتشجيع اعتماد معايير ESG، وخاصة حوافز التخفيض الضريبي. ومع ذلك، تحتاج المنطقة العربية إلى التركيز على تطوير اللوائح التي يمكن للمستثمرين والمصدرين الوصول إليها والتي تهدف إلى تخفيض تكاليف الامتثال للوائح ESG.

في موازاة، تجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية أطلقت خططاً للعقد القادم لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، لكن الحكومات مطالبة باتخاذ إجراءات لتنفيذ إصلاحات كبرى لجذب المستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية، مثل تسهيل تراخيص الأعمال، وخفض الرسوم، وتخفيف الملكية الأجنبية للشركات، وخفض الحواجز غير الجمركية، ودعم النساء ورجال الأعمال الشباب. في السنوات الأخيرة، عمل العديد من دول مجلس التعاون الخليجي على استراتيجيات لجذب الاستثمارات، لا سيما في القطاعات غير الهيدروكربونية، وتشجيع الصادرات غير النفطية، مثل إصلاح التشريعات وإنشاء مناطق تجارة حرة مع حوافز سخية للمستثمرين. ومع ذلك، فإن التدفقات المباشرة للأموال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي كان أدائها دون المستوى مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى. هذا وتحمّل البورصات العربية المسؤولية الأساسية لمتابعة خطط حكوماتها ووضع اللوائح المطلوبة التي تعزز إفصاحات أكثر شفافية وفعالية. تحتاج البورصات إلى إنشاء أطر تحفز شراكاتها لأن الجهود الفردية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة، خاصة مع وجود منظمات عالمية تعمل عن كثب لاستغلال ESG وفرص الاستثمار الأخرى. يجب أن تعمل البورصات العربية بشكل وثيق لتطوير إرشادات ESG مشتركة تساعد جهات الإصدار على الإبلاغ عن معلومات ESG كاملة ومختصة. عليه، لن يألوا اتحاد أسواق المال العربية جهداً لتحفيز قدرات أعضاء الاتحاد على نحو يساهم في تعزيز تنافسية الاتحاد، بما يدعم العمل العربي المشترك في مجال أسواق الأوراق المالية العربية، ويعزز اقتصاديات البلدان العربية وبما يعود في النهاية بالنفع على المواطن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



AFCM
ARAB FEDERATION OF
CAPITAL MARKETS



arab-exchanges.org

Contact

للتواصل

info@arab-exchanges.org

Phone

هاتف

+961 5 951 663 / +961 5 951 664

Statistics & Reports

الإحصاءات والتقارير

research@arab-exchanges.org

Hazmieh, Saed Frayha Street, Hazmieh Square Building, 4th Floor.
P.O.Box: 11-9696 Riad El Solh, Beirut – Lebanon.

الحازمية، شارع سعيد فريحة، مبنى حازمية سكوير، الطابق الرابع.
صندوق بريد: 11-9696 - رياض الصلح بيروت - لبنان.